فوق الطاولة

هني الحمدان

أحلام صناعية!

الصناعة ليست بخير، شأنها شأن بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، الصناعي يشكو ويتذمر ويطلب، ومناخ عام لم يكن مناسباً كما يجب مع ظروف تسجيل قصص نجاح في صناعة الصناعة وتطورها.

لم تتمكن الجهود الحكومية الحالية ولا تعاقب الحكومات ولا خطط السادة الوزراء في الحقل الصناعي من خلال فلسفتهم ورؤاهم والخطط التي كلفت الأموال، من جعل سورية واحة صناعية متميزة، رغم أنها عاشت أياماً بظروف مناسبة، طبعاً مع بعض استثناءات وشواهد على نجاح صناعات، لكن بالمجمل العام لم تصل الصناعة لتلك المرحلة التي تعزز من وجودها وبقائها بمرحلة قوية.

قطاع عام ينزف، وخاص متخوف، حساباته المادية والربحية منظاره الوحيد، الكل طامح بالمزيد من الدعم وعطايا الحكومة على قلتها، ففي أي مناسبة أو اجتماع تسمع سيلاً من المطالبات، يجب ويجب، من دون أن يسأل أي أحد الصناعي ماذا قدمت..؟ ماذا تكلفت وأين مساهماتك ومبادراتك ولو تحملت جزءاً بصرف قسم من مكتنزاتك..؟ النظرة القائمة هي وجوب دعم هذا القطاع على حساب آخر، فالمسألة ليست كذلك، الأمر يجب أن يكون الجميع وخاصة الصناعي والإدارات المشرفة على العام أيضاً على دراية أن هناك رسالة ودوراً يجب أن يكون بالمقدمة وديدن عملهم يتمثل بدور فاعل يعزز الاعتماد على الذات والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة بسواعد وأموال مساهمة محلية.

سنوات الحرب وماتلاها والآن والجميع يعيش أوضاعاً صعبة تتجلى الصورة بمدى الحاجة الملحة لصناعات محلية، فالقادم ربما لا يأتي بالتسهيلات والمحفزات لخلق أجواء مناسبة لإنتاجية صناعية.

اليوم صناعات كثيرة فضّل أرباب عملها ليس تخفيف الإنتاجية، بل من جبنه قرر إغلاق منشأته خوفاً من الوقوع في الخسائر، وحجته ارتفاع التكاليف وغيرها، حتى في القطاع العام لم تحقق العائدية الكافية ليكون جسراً قوياً يسد كل احتياجات السوق المحلية من كل المنتجات.

ياسادة انتبهوا جيداً.. الواقع إن بقي على منوال بعض الصناعيين الذين بدؤوا يخففون من طاقاتهم الإنتاجية وبعض منهم أغلق باب الإنتاج، فإن واقعاً غير صحيح سيحدث، ونعتمد كلياً على الواردات وما تستنزفه من أعباء مالية عالية.

الحكومة ليست بمقدورها فعل شيء، أعطت من التسهيلات مايكفي، فماذا أعطى الصناعي سوى تكرار مطالبه مع أي فرصة أو مناسبة؟، صحيح أن دعم الصناعة بشكل عام وتوفير كل المسببات لنهوضها ونموها وتطورها أمر ضروري للاقتصاد، من باب أن الصناعة بعيداً عن أنها تمتص أيدياً عاملة ضخمة، هي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتأمين الإيرادات المستدامة للدولة وتحسين معدلات النمو، كما أنها المحرك والجاذب للتكنولوجيا وتطوير الابتكارات الجديدة التي تحسن مختلف القطاعات.

لا يمكن أن تتوفر المنتجات المحلية في الأسواق من دون وجود قطاع صناعي قوي، يتلقى دعماً من الدولة بكل أشكال الدعم والتسهيلات، وهو أمر مهم جداً لتوفير السلع والخدمات المحلية والحفاظ على اقتصاد بمستويات معتدلة، وعلى الصناعي أيضاً أن يتحمل جزءاً من تشغيل رؤوس أمواله لرفد الأسواق بالمنتجات، ذلك خير من الاستسلام والركون جانباً، بالإنتاج وحده تنمو الحياة وينتعش الاقتصاد.

قطاع يحتاج لحزمة من القرارات المشجعة وأساليب الدعم وخلق قنوات عمل بلا ضرائب مع القطاع الخاص لزجه في أجواء العمل، عندها قد نهيء بيئة مناسبة لإنتاج صناعة معقولة، خاصة في ظروف صعبة كهذه.

فريق إعادة هيكلة الدعم يستعرض مشروع الإدارة الإلكترونية المتكاملة

عرنوس: إمكانية توظيف الوفورات لتحسين أوضاع العاملين

الوطن

استعرض الفريق الحكومي المعني بإعادة هيكلة الدعم وإيصاله إلى مستحقيه الفعليين خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء مستجدات العمل في إنجاز مشروع الإدارة الإلكترونية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي والإجراءات التي قامت بها وزارة الاتصالات والتقانة، إضافة إلى تقييم واقع القرارات التي تم اتخاذها سابقاً بخصوص إعادة توزيع الدعم ومنعكساتها على مدى توافر المواد والسلع بالأسواق.

كما استعرض المجتمعون واقع معالجة الاعتراضات، والبيانات الصادرة عن منظومة الإدارة الإلكترونية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي، وما تم إنجازه لناحية تصميم وتنفيذ وتشغيل المنصة الإلكترونية مع بناء منظومة اعتراضات للمواطنين والوصل الشبكي بين المنظومة وجميع الجهات العامة ذات العلاقة وتأمين التجهيزات اللازمة للتشغيل، إضافة إلى التعاقد لتنفيذ المرحلة الثانية لتحقيق ربط السجلات الحكومية التالية (السجل المدني- سجل المركبات- محروقات) مع سجل الاستبعادات بهدف إنجاز التحديثات الآنية للواقعات (الزواج – الطلاق – الوفاة – الولادة).

وأكد المهندس عرنوس أن الدولة مستمرة بتقديم الدعم لمستحقيه بالتوازي مع المراجعة المستمرة لواقع عملية الدعم وإمكانية توظيف الوفورات المحققة في تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين، مشيراً إلى ضرورة إعداد الدراسات اللازمة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الواقع الاقتصادي الحالي لموضوع الدعم.

«الزراعة» تبحث علاقاتها مع الصين

قطنا: لدى سورية الكثير من المنتجات التي يمكن تصديرها إلى الصين

الوطن

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس سفير جمهورية الصين الشعبية بدمشق شي هونغوي أهمية الاستفادة من التجربة الصينية الناجحة في إدارة القطاع الزراعي بكل ما فيه من موارد بشرية وطبيعية وممارسات زراعية لدى الفلاحين وكيفية وضع الاستراتيجيات والسياسات الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوازن، ونقل الابتكارات العلمية والتقانات الحديثة الموجودة في الصين إلى الزراعة في سورية لتطوير الإنتاج، وكذلك برامج التنمية الريفية التي اعتمدتها الصين لتحقيق الاستقرار في المجتمع الريفي، لافتاً إلى أهمية تطوير التعاون في المجال الزراعي والبناء على أسس علمية جديدة تتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة.

وشدد الوزير على ضرورة تعزيز تبادل المنتجات الزراعية وتقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك وخاصة ما يتعلق بموضوع الشحن والاعتماد على النقل الجوي للمنتجات الطازجة التي قد تتعرض للتلف خلال نقلها في البحر نتيجة بعد المسافة، لافتاً إلى أن لدى سورية الكثير من المنتجات التي يمكن تصديرها بشكل مباشر إلى الصين وخاصة الكمون وحبة البركة وزيت الزيتون وصابون الغار وغيرها من المنتجات التي تتميز بجودة عالية، مشيراً إلى أهمية الربط بين الشركات المصدرة والمستوردة في البلدين وتحديد قوائم بالمنتجات الممكن تصديرها والمواصفات المطلوبة والترويج لها.

بدوره أكد السفير الصيني أن الصين تعمل على تعزيز العلاقات في كل المجالات مع سورية والزراعية منها على وجه الخصوص لأن الزراعة هي الأساس في تحقيق الأمن الغذائي للسكان في ظل التحديات الدولية التي يمر بها العالم، لافتاً إلى أن الصين حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال وأدخلت تقانات حديثة ساهمت في إحداث نقلة نوعية في الزراعة، مشيراً إلى أن الطبيعة السورية المتنوعة تجعلها ملائمة لكل الزراعات ومن المهم التعاون لتطويرها بما يخدم السكان المحليين. وتطرق السفير إلى الاتفاقيات الموقعة وضرورة تطويرها وتفعيلها، والمشاركة في المعارض المتخصصة بما يخدم مصلحة البلدين.

وزير الصناعة يطلب وضع آلية لضبط وتنظيم عمل معقبي المعاملات

حضوة لـ«الوطن»: الدخلاء على المهنة أساؤوا إلى سمعتها

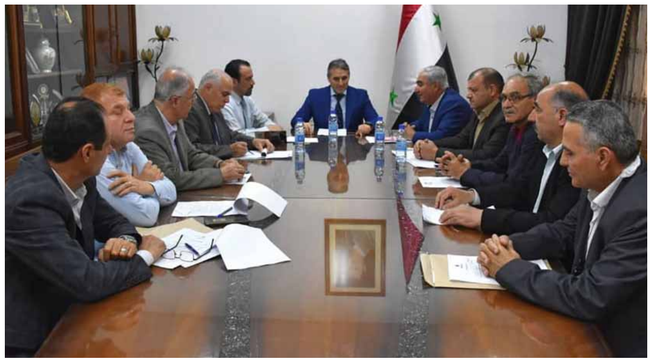

الوطن

طلب وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار من الاتحاد العام للحرفيين وضع آلية لضبط وتنظيم عمل معقبي المعاملات ومعالجة الخلل في منح التراخيص، مؤكداً اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

جاء ذلك خلال لقائه أمس أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للحرفيين بهدف مناقشة تنظيم وضبط آلية عمل وأداء معقبي المعاملات وتسوية أوضاع الذين يعملون من دون ترخيص رسمي وعدم التعامل مع معقب المعاملات الذي لا يحمل بطاقة موقعة من رئيس الاتحاد العام للحرفيين، ويحمل شعاراً يمثل الحرفة، وشهادته موقعة من وزير الصناعة، لكون وزارة الصناعة هي الجهة الوصائية الحكومية على التنظيم الحرفي، والعمل بشكل فوري على تقييم أداء معقبي المعاملات وفق الجهات الرسمية المعتمدين لديها.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة العديد من القضايا التي تهتم بسير العمل الحرفي ومعالجة الصعوبات وتذليلها أمام الحرفيين والاهتمام بأنشطتهم وتفعيل العمل بمواقعهم ودعم الأنشطة الحرفية بما يحقق استمراريتها وتشجيعها وحمايتها والمحافظة عليها لما تشكله من دعم للاقتصاد الوطني.

رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي حضوة أكد لـ«الوطن» أن مهنة معقبي المعاملات تخضع لأسس وضوابط عديدة مؤكداً أنه تم الاتفاق مع وزير الصناعة على وضع آلية ودراسة لمراقبة عملهم وسيتم الاتفاق عليها مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد خلال أيام، مؤكداً أن مهنة معقب المعاملات هي بالأساس منظمة وفق المرسوم رقم /١٢/ لعام ٢٠١٤ وهناك تعليمات يتقيد بها المعقب لكن للأسف هناك دخلاء على هذه المهنة ليس لديهم أي ترخيص بمزاولتهم، لافتاً إلى أن هؤلاء الأشخاص هم من يسيء إلى المهنة.

برتوكول تعاون بين غرفة الصناعة والمكتب الإقليمي للاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية

التعريف بالصناعة السورية عبر منصات إلكترونية والنهوض بالصناعة البرمجية

هناء غانم

وقع المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية مع غرفة صناعة دمشق وريفها على برتوكول تعاون يخدم الصناعة الوطنية وتصديرها عبر منصات إلكترونية في خطوة جديدة تأتي لتقديم كل ما هو جديد في مجال الصناعة الرقمية وتماشياً مع التطور الكبير في هذه المجالات وللنهوض بالصناعة البرمجية وتمكينها كأحد أهم الصناعات الحديثة في سورية.

غزوان المصري رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها أكد أن توقيع هذا البرتوكول يأتي في إطار مساهمة الغرفة ومساندة القطاع الحكومي في تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي من جهة، ولتمكين الصناعة البرمجية لتطوير القطاع الصناعي في سورية من جهة أخرى، بالإضافة لتحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانات الرقمية الموجودة وتسخيرها لخدمة القطاع الصناعي والنهوض به.

بدوره أشار لؤي نحلاوي نائب رئيس الغرفة إلى أن التجارة الإلكترونية لها دور أساسي في قطاع الأعمال في دول العالم ودمج صناعة البرمجيات في قطاع الصناعة السورية حالة صحية مهمة لأنها صناعة فكرية ولها قيمة كبيرة وقوننتها ودمجها بالحياة العملية الفكرية جزء مهم للوضع الراهن في سورية، كما أشار إلى أن الاتحاد سيقوم بأدواره كتدريب الكوادر وتوجيه البرمجيين ليحققوا الفائدة المرجوة على أرض الواقع، حيث إن هناك شركات متخصصة بالصناعة البرمجية تعمل ضمن إطار العمل الفردي وستسعى الغرفة -لكونها البيت الحاضن للصناعة البرمجية- من خلال هذا البرتوكول لتحويل هذه الشركات إلى شركات منظمة مؤهلة بشكل قانوني معترف بها دولياً وإقليمياً.

بدوره رئيس مجلس إدارة المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية في سورية د. محمد فرعون المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع الغرفة لإنشاء لجنة مساعدة وحجر أساس في مسيرة التحول الرقمي، لافتاً إلى أهمية الاتفاق مع غرفة الصناعة لأنه يأتي بهدف تعميق الثقافة الإلكترونية والتعريف بكامل الأدوات اللازمة لتسريع عجلة التحول الرقمي في الشارع السوري.

وبيّن فرعون أن البرمجة هي صناعة ولها سجل تجاري وصناعي والصناعة البرمجية موجودة في سورية ولكنها بعيدة عن الإعلام لافتاً إلى أن المعايير اختلفت، واليوم هناك اتفاقية تعاون مع اتحاد غرفة الصناعة وتحت رعاية وزيري الصناعة والاتصالات مؤكداً أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة صناعة البرمجيات مهمتها المحافظة على الكوادر البرمجية التي – للأسف – نخسرها نتيجة الظروف التي نعيشها والأهم أن هذه اللجنة سوف تضم كل الأطياف التي تندرج تحت العمل التكنولوجي البرمجي الصناعي حتى نستطيع دفع عجلة التحول الرقمي نحو الأفضل.

وذكر فرعون أن توقيع اتفاقية التعاون مع غرفة الصناعة تأتي لتعزيز العمل عن طريق إقامة ورشات تدريبية وتعريفية لجميع الجهات المقترحة، الأمر الذي سيكون له وقع مهم علماً أن تشكيل لجنة تتبع لعدة موافقات مرهونة بموافقة أعضاء مجالس الإدارة والوزارات المعنية، ومن المتوقع أن تكون هذه اللجنة، في حال تم العمل عليها وفق أطر صحيحة، مشروعاً مهماً جداً لإطلاق منصة برمجية تحتوي على خبرات سورية تستطيع المساهمة في تحسين البرمجيات لكل الجهات الحكومية عن طريق غرفة الصناعة والمكتب الإقليمي.

وخلال الاجتماع تم مناقشة سبل تبادل الخبرات وعرض الأفكار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإستراتيجيات المناسبة للمشاريع المستقبلية التي تتعلق بأولويات تكنولوجيا المعلومات، وسبل تعزيز بيئة تمكينية مواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والنهوض بالتنمية الرقمية في سورية.

من الجدير ذكره أنه تم توقيع البرتوكول من غزوان المصري رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها ومحمد فرعون رئيس مجلس إدارة المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية.

فرعون لـ«الوطن»:

الصناعة البرمجية صناعة العصر وعصب الثورة الصناعية الرابعة

المصري:

مساندة القطاع الحكومي في تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي وخدمة القطاع الصناعي

٩ أطنان من الإكسسوارات المهربة في «البرج» بدمشق بقبضة الجمارك

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك عن ضبط نحو٩ أطنان من الإكسسوارات (إكسسوارات الجوالات) في سوق بيع الموبايلات بدمشق (البرج) معظمها لا يحمل بيانات جمركية وأنه تم العمل على الكشف والتحقق من طبيعة البضائع وتنظيم قضية جمركية في الموضوع مبيناً أن هذه القضية تعد من القضايا النوعية التي تعاملت معها الجمارك.

وربما تذكرنا هذه القضية بالتعميم الذي أصدرته الجمارك لمديرياتها الإقليمية لجهة ترصد وضبط البضائع المهربة أينما وجدت والتنسيق والمتابعة مع رؤساء الضابطات ومع الجهات الأخرى ذات الصلة، واعتبرته حينها حالة تقليدية حيث تصدر الجمارك تعاميم مشابهة لذلك للتأكيد على تنفيذ المهام الجمركية والتقيد بواجبات العمل وعدم حدوث تراخ وتقصير.

لكن بعض المتابعين للسوق المحلية والعمل الجمركي يرون أن إجراءات الجمارك تأتي وسط ارتفاع معدلات التهريب في السوق المحلية واتساع المعروضات من البضائع المهربة في المحال والأسواق والبسطات والمولات والصيدليات وغيرها.

بينما استغرب بعض أعضاء غرف التجارة من التعميم لأن الجمارك تمارس مهامها ولا داعي للتعميم وطالبوا بتوضيح ولقاءات مع الإدارة الجمركية وخاصة أن عدداً من القضايا مازالت عالقة مثل البيانات الجمركية القديمة والبضائع التي فقدت بياناتها.

بينما تؤكد الجمارك أنها مازالت عند التفاهمات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة لجهة التنسيق عند الدخول للمحال والاسواق المحلية وحضور ممثلين عن هذه الغرف ومشاركتهم في عمليات الكشف وتحديد نوع وصنف وطبيعة البضائع التي يتم ضبطها استناداً لخبرتهم، وأن معظم المهام الجمركية تكون في النطاقات الجمركية وخارج المدن ولا يكون الدخول للمحال التجارية إلا بناء على تحريات تفيد بوجود المهربات.

وعن توزع المفارز على الطرقات العامة بين المصدر أنه تمت معالجة هذا الموضوع وفي حال وجود أي مخالفة يتم اتخاذ إجراءات فورية بحق الدوريات التي تخرج عن المهام المكلفة بها وأن هناك حالة متابعة لعمل الضابطات والمفارز وتم خلال الأشهر الماضية محاسبة عدة عناصر وكف يدهم وأن العقوبات بحق المخالفين في العمل الجمركي تصل لحد الصرف من الخدمة وهو ما يفيد بعدم التساهل في محاسبة المخالفين ورفع كفاءة العمل في حين على التوازي لذلك يتم العمل على رفع كفاءة العاملين في المفارز الجمركية وإعادة توزيعهم عبر جداول التنقلات الدورية بما يضمن سلامة العمل وتنفيذ المهام واتساع خبرة العاملين في هذه المفارز بالتعامل مع مختلف القضايا الجمركية.